

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ١٩

الإثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

ولا يفوتنا أيضا أن نشيد بالجهود الجبارة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون في قيادة هذه المنظمة وفقا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلى حفظ السلم والأمن الدوليين، وعلى جهوده المشكورة والخاصة في توفير كافة أشكال الدعم اللازم للعملية السياسية باليمن.

إنه لمن محاسن الصدق أن يتزامن انعقاد الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة مع احتفالات اليمن بأعياد ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين، وإلها لفرصة ثمينة ومن على هذا المنبر الدولي الهام، أن أهنئ الشعب اليمني العظيم بهذه المناسبة الغالية، وأن أحييه على صموده وتضحياته في سبيل نيل حريته وتخلصه من الظلم والقهر والاستبداد. كما أهنئه مجددا اليوم على مواصلته لمسيرة التغيير التي بدأها قبل أكثر من خمسين عاما بكل حكمة وصبر.

لقد شهد اليمن منذ مطلع عام ٢٠١١ مطالب حقيقية بالتغيير نتيجة للأزمات السياسية والاقتصادية المتتالية ولانسداد الأفق السياسي في إدارة العملية السياسية، كادت أن تعصف

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غاتا مافيتا والوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/١٥ .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جمال عبد الله السلال، وزير خارجية جمهورية اليمن.

السيد جمال عبد الله السلال (اليمن): يطيب لي في البداية أن أقدم باسم حكومة وشعب الجمهورية اليمنية بخالص التهئة لكم وبلدكم الصديق، أوغندا، على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

ونحن على ثقة بأنكم سوف تتمكنون من إدارة أعمالها بحنكة واقتدار متمنين لكم كل النجاح والتوفيق. كما نود أن نشيد بالإدارة الناجحة لسلفكم سعادة السيد جون آش خلال رئاسته لأعمال الدورة الماضية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



1455191 (A)



وقد أدى ذلك دوراً مهماً ومحورياً في توجيه رسائل مباشرة إلى جميع الأطراف السياسية في اليمن، وإلى المعرقلين بصورة أساسية، مفادها بأنه لن يُسمح لأي كان القيام بما من شأنه تهديد وحدة اليمن وأمنه واستقراره، وتأثيراته على تهديد السلم والأمن الدوليين. ويؤكد المجتمع الدولي دائماً على دعم فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي، الذي أظهر إرادة وتصميماً حقيقيين تجاه إعادة بناء اليمن الاتحادي الجديد، حسبما توافق عليه اليمنيون في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وبتوقيع المبادرة، دخل اليمن في العملية الانتقالية وتمكّن من تنفيذ معظم استحقاقات مرحلتها الأولى بنجاح، وفي مقدمتها تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإنشاء لجنة الشؤون العسكرية، وإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة. ثم بدأنا المرحلة الثانية من العملية الانتقالية التي كان أهم استحقاقها عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي تكلّلت أعماله بالنجاح في ٢٨ كانون الثاني من هذا العام. واستكمالاً لما تبقى من خطوات، تمّ إنشاء لجنة صياغة الدستور التي شارفت على إنجاز المسودة الأولى من مشروع الدستور الذي سيتم عرضه على الهيئة الوطنية للرقابة، وعلى تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ومن ثمّ طرحه للاستفتاء العام. كما شارفت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء على إنجاز السجل الإلكتروني الجديد تمهيداً للشروع في عملية التسجيل بعد الاتفاق مع مختلف القوى السياسية.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز في العملية السياسية، إلا أنّها واجهت ولا تزال تواجه الكثير من التحديات التي كادت تعصف بها وتعيد اليمن إلى المربع الأول، وآخرها التطورات الكبيرة والخطيرة التي مرّ بها اليمن ولا يزال جرّاء التصعيد السياسي والعسكري الأخير من جانب أفراد جماعة أنصار الله، ومحاصرتهم العاصمة صنعاء، وهذا بالرغم من قرار اليمنيين خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل بأن يكون ذلك

به وتدفعه إلى آتون الحرب الأهلية والفوضى وألقت تلك الأحداث بتداعياتها السلبية على مختلف المناحي السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية. وقد أدرك اليمنيون أن الحوار هو السبيل الأمثل للخروج من تلك الأزمة.

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أجدد الشكر والتقدير لكل من قدم الدعم للشعب اليمني وللتسوية السياسية التي جسدها المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وقادة دول مجلس التعاون الخليجي، وأميينها العام السيد عبد اللطيف الزباني.

كما أتوجه بالشكر لمعالي السيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة، ومبعوثه الخاص إلى اليمن السيد جمال بن عمر وأعضاء مجلس الأمن على مواقفهم الداعمة لسير العملية السياسية في البلاد في الاتجاه الصحيح. كذلك أتوجه بالشكر أيضاً إلى جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي وسائر الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية التي وقفت إلى جانب بلدي.

ونستذكر هنا على وجه الخصوص الاجتماع الاستثنائي والتاريخي لمجلس الأمن الذي عقد بصنعاء في ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤ في إشارة لافتة لدعم المجتمع الدولي لليمن ولتجربته المتميزة في الانتقال السلس للسلطة من خلال الحوار السياسي والتي جاءت المبادرة الخارجية وآلياتها التنفيذية لتشكل خارطة طريق لخروج اليمن من أزمتته وإيصاله إلى بر الأمان، بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) و ٢١٤٠ (٢٠١٤) ذات الصلة التي شكلت غطاءً سياسياً ومظلة دولية لدعم اليمن والمراقبة معرقلي العملية السياسية من خلال الإحاطة الإعلامية الدورية للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر حول تقدم العملية السياسية وما تجاهاه من تحديات.

لا يخفى عليكم أن اليمن يواجه تحديات كبيرة في المجال الاقتصادي وعلى رأسها محدودية الموارد، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وارتفاع عجز الموازنة.

كما أن ثمة أزمة إنسانية منسية في اليمن تتمثل في وجود أكثر من نصف سكان اليمن، أي نحو ١٤,٧ مليون نسمة ممن هم بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية، فضلا عن استضافة اليمن لما يربو على مليون لاجئ من دول القرن الأفريقي.

وبالرغم من وجود خطط سنوية للاستجابة الإنسانية في اليمن، إلا أنها للأسف لا تغطي سنويا بالدعم المطلوب مع إدراك المجتمع الدولي بأن تدهور الوضع الانساني يهدد بنسف التقدم المحرز في الجانب السياسي.

وأمام هذه الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الصعبة التي كادت تعصف بالاقتصاد الوطني، اتخذت حكومة الوفاق الوطني قرارا بتصحيح أسعار المشتقات النفطية. وقد رافق ذلك وسبقه التوجيه باتخاذ حزمة من الإجراءات التقشفية وعدد من الإصلاحات في المجال الضريبي، فضلا عن اعتماد ٢٥٠.٠٠٠ حالة ضمان اجتماعي جديدة، واستكمال نظام البصمة والصورة لجميع منتسبي القوات المسلحة والأمنية، واتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير قطاعي الزراعة والأسماك ودعمهما. وما زلنا عازمين على اتخاذ المزيد من القرارات الهادفة إلى تخفيف العبء عن كاهل أبناء الشعب اليمني.

ولا شك في أن اليمن يعول كثيرا على دعم الأشقاء والأصدقاء في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها والتي تتطلب دعما إضافيا يتناسب وحجم التحديات الماثلة، وبما يساهم في تخفيف الأعباء المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية التي نؤكد أننا في اليمن سنمضي قدما في تنفيذها.

وعلى الرغم من التحسن الذي تحقق في الجانب الأمني والتقدم الذي أحرز في هذا المضمار، ولا سيما الخطوات التي

آخر عهدهم باستخدام السلاح والعنف لتسوية خلافاتهم السياسية. وعلى الرغم من ذلك، فقد حرصت الحكومة على التعامل مع هذا التصعيد بحكمة وصبر، إيمانا منها بأن الحوار هو الخيار الأنجح لحل الخلافات وبأن الوطن لم يعد يحتل المزيد من الصراعات. كما أن المواطن قد أثقلت كاهله الأزمات المتوالية، وهو يتطلع بشغف إلى أن يعم الأمن والاستقرار ربوع الوطن. لذا، بذلت الكثير من الجهود السياسية لاحتواء هذه الأزمة، وتم التوصل إلى اتفاق السلم والشراكة الوطنية. وعلى الرغم من ذلك، فقد لجأوا إلى الخيار العسكري فهاجموا معسكرات الدولة ونهبوها، وسيطروا على بعض المؤسسات الرسمية، واقتحموا البيوت الآمنة. ودخلت العاصمة صنعاء مليشيات مسلحة وهي لا تزال موجودة فيها. وتجدر الإشارة إلى أنه ما كان يمكن تحقيق ذلك لولا الدعم السياسي والتنسيق اللوجستي من بعض عناصر النظام السابق. وعن طريق النهج السياسي والتوافقي ذاته، بذل المزيد من الجهود التي تكثرت بالتوقيع قبل أيام على الملحق الأمني والعسكري لذلك الاتفاق الذي سيضمن الالتزام التام بتنفيذ بنوده في سبيل تحقيق سلم وشراكة وطنية تحافظ على التماسك الاجتماعي بين جميع اليمنيين، حتى يتفرغوا لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والمضي قدما في استكمال تنفيذ ما تبقى من خطوات العملية السياسية التي دخلت مرحلة حاسمة ومفصلية تتطلب من جميع الأطراف السياسية اليمنية الالتزام بتنفيذ التعهدات والاستحقاقات كافة المترتبة على الاتفاق، كما تتطلب من المجتمع الدولي مواصلة الدعم السياسي ومضاعفته، وتقديم المساعدات الاقتصادية إلى اليمن، والوقوف بحزم من خلال آليات مجلس الأمن ضد أي أطراف تحاول تقويض أسس العملية السياسية. ولعل معظم المواقف الدولية الأخيرة قد أكدت على ذلك من خلال إدانة ما حدث، والمطالبة بالتنفيذ الفوري للالتزامات والتعهدات الواردة في الاتفاق الأخير والمضي في تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

تواجهه دول العالم من أزمات وتحديات، بل وعمّا تواجهه البشرية جمعاء، وفي المقدمة ما يواجهه شعبنا في فلسطين من قتل وتنكيل وتدمير للبنى التحتية، حيث استخدمت أشد أنواع الأسلحة فتكا في واحدة من جرائم الحرب الوحشية الجديدة التي ذهب ضحيتها مئات الشهداء وآلاف الجرحى.

وهذا الأمر يجب على المجتمع الدولي أن يدينه وأن يضع حدا له ولجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء، وأن يلزم الاحتلال باستئناف عملية السلام على أسس عادلة تكفل تحقيق سلام دائم وعادل وشامل قائم على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وعلى المبادرة العربية. ونجدد في هذه المناسبة تضامنا المطلق مع الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل استعادة حقوقه المسلوبة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن استمرار دوامة العنف في سوريا الشقيقة أمر يدعو إلى القلق من بقاء هذا القطر العربي الشقيق في حالة عدم استقرار أمني، وانعكاس ذلك على الدول المجاورة له والمنطقة بأسرها. كما أن استغلال الظرف الذي تعيشه سوريا من قبل بعض الجماعات الإرهابية المسلحة ومحاولتها تكوين أطر غريبة، يشكل تحديا كبيرا لا بد أن يدفع الجميع نحو البحث عن حلول سريعة وعملية تلي طموحات الشعب السوري في الأمن والاستقرار، مع الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها. كما أن ما يجري في العراق الشقيق من محاولات لما يسمى بتنظيم داعش للسيطرة على أجزاء من البلد ورغبته في زج البلد في أتون حرب أهلية، وممارساته الوحشية بحق المواطنين العراقيين. بمختلف مشاربهم وأعراقهم ودياناتهم، يعدّ مؤشرا خطيرا على تنامي مثل هذه المجموعات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة التي تترعرع في ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها الدول، وترغب في إنشاء كيانات لا تمت للدين الإسلامي وتعاليمه بصلة، وبعبدة كل البعد عن

تم اتخاذها لجهة إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمنية، إلا أن الوضع الأمني في اليمن لا يزال هشاً، وهو ويمثل حجر عثرة في طريق تحقيق العملية السياسية والتنمية الاقتصادية.

ولا شك في أنكم تتابعون بأن اليمن عانى ولا يزال يعاني من خطر الإرهاب الذي لا جنسية ولا دين ولا مذهب له، والذي لم يكن ليهدد بلدنا فحسب، بل ويهدد المحيط الاقليمي والعالم برمته. وكنا السابقين في محاربة هذه الآفة الدخيلة على حياة شعبنا وتقاليدها الإسلامية وديننا الحنيف، نيابة عن كل أشقائنا في دول الجوار، بل وفي العالم أجمع، حيث تمثل العناصر الإرهابية غير اليمنية منه ما يقارب ٧٠ في المائة.

إن على المجتمع الدولي اليوم، بينما يتوحد العالم في محاربة الارهاب واستئصال شأفته من خلال قرار الجمعية العامة المتخذ بالإجماع، أن يقف مع اليمن الذي كان سباقا في مواجهة هذه الآفة الدخيلة نيابة عن العالم في أهم بوابة جغرافية على مفترق باب المنذب والمحيط الهندي، باعتباره الشريان الحيوي بين البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي المطل على بوابة العالم.

وإننا لعازمون على مواصلة الجهود بمهمة عالية وبلا أدنى ادخار لأي شيء بغية الوصول بالوطن إلى برّ الأمان وإغلاق كل منافذ وبؤر ومراكز النفوذ والإرهاب والاستقطاب والمهيمنة على مقدرات الشعب وتطلعه المشروع إلى حياة آمنة ومستقرة، في ظل مناخات العدالة والشراكة والمساواة بلا سطوة أو هيمنة أو نفوذ أو وجهة زائفة. ومواجهة تلك التحديات الأمنية التي نجائها تتطلب شراكة بين اليمن وأصدقائه من خلال تعزيز الجهود في محاربة الإرهاب على جميع المستويات والتعاون في المجال اللوجستي والتدريبي وبناء القدرات، لا سيما وأن استقرار اليمن سينعكس على استقرار المنطقة والعالم.

إن اليمن، وبرغم كل ما يعانيه من تحديات سياسية واقتصادية وأمنية، لا يمكنه أن يكون بمعزل ومناى عما

السيد تسيكوا (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئ الرئيس كوتيسا على انتخابه بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. إن حياته المهنية المتميزة كدبلوماسي وزعيم تؤكد لنا نجاح هذه الدورة. كما أود أن أثنى على سلفه، السفير جون آش، لقيادته الرائعة خلال الدورة السابقة.

إن الأمم المتحدة قد شهدت طوال ٦٩ عاماً من وجودها العديد من التغيرات في تشكيل العلاقات الدولية. كان بعضها مبعثاً للصدمة، وكان بعضها الآخر حميداً. ويشهد بقاء المنظمة خلال جميع هذه المحن على مرونتها وثبات مهمتها. واليوم، إنها لا تزال تواجه تحديات خطيرة. فاندلاع الصراعات المسلحة باستمرار في جميع أنحاء العالم، والإرهاب، وتغير المناخ، والأمراض، والآثار التي تخلفها الأزمات الاقتصادية والمالية ليست سوى بعض التحديات التي ما زالت تتصدر العلاقات الدولية، وتشغل المجتمع الدولي.

من منطقة القرن الأفريقي وعبر منطقة الساحل، إلى جمهورية كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تواجه القارة الأفريقية تزايداً للإرهاب. فجماعة بوكو حرام التي تتخذ من نيجيريا مقراً لها، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة الشباب في الصومال تشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن في القارة. وظهرت جماعات متطرفة وكيانات إرهابية جديدة في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، مثل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، لا تؤدي إلى زيادة تفاقم المشكلة فحسب، بل هي تذكير صارخ بأن علينا أن نعمل جماعياً للاضطلاع بمسؤوليتنا الأخلاقية، بغية كفالة أن تتمتع الشعوب أينما كانت بالحق في السلام والتنمية وقدسية الحياة.

إن استخدام القوة العسكرية وحدها كاستراتيجية لمكافحة الإرهاب لم يعد حلاً سحرياً لهذا الخطر. فالإرهاب يتطلب نهجاً شاملاً يعالج الأسباب الجذرية لهذه الآفة. وحل

ثقافات المجتمعات العربية والإسلامية وعاداتها القائمة على التسامح والرحمة واحترام حقوق الغير.

إن الأحداث التي يشهدها العالم وتنامي الصراعات أظهرت حجم التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، الأمر الذي يدعو إلى إصلاح هذه المنظمة وتعزيز دورها في حل النزاعات وحفظ الأمن والسلم الدوليين على نحو يحقق مصالح جميع شعوب العالم. وإننا هنا نطالب بأن يكون للدول العربية مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، نظراً لما تمثله المنطقة العربية من أهمية كبرى، بغية تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

وتعتبر مسألة الحد من الانتشار النووي ضرورة ملحة لما تمثله الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى من خطر كبير على أمن وسلامة شعوب العالم ودوله. وفي هذا المجال، نعبر عن أسفنا للتأجيل المتكرر لعقد مؤتمر إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الذي دعت إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي، على الرغم من المرونة الكبيرة التي أبدتها الدول العربية لتسهيل انعقاد هذا المؤتمر.

ومن هنا، نطالب الدول الكبرى بالاضطلاع بمسؤولياتها والضغط على إسرائيل، الطرف المعرقل، لانعقاد المؤتمر من أجل احترام الإرادة الدولية وكل ما يصدر من قرارات، الأمر الذي يهدف إلى الحد من حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وانزلاق أطرافها في سباق للتسلح لا تحمد عواقبه.

وختاماً، أجدد شكري لرئيس الجمعية العامة ولعالي الأمين العام، متمنياً لأعمال الجمعية العامة النجاح والتوفيق بما يحقق آمال شعوبنا وتطلعاتها نحو حياة يسودها الأمن والاستقرار وظروف العيش الكريم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موهلابي كينيث تسيكوا، وزير الخارجية والعلاقات الدولية في مملكة ليسوتو.

بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. إنه المسار الوحيد المقبول صوب إحلال السلام الدائم.

أدرك العالم منذ فترة طويلة الخطر الذي يهدد الإنسانية جراء حيازة أسلحة الدمار الشامل. ولهذا تواصل ليسوتو الدعوة إلى الإلغاء والتدمير الكاملين لجميع الأسلحة النووية. لا مكان لتلك الأسلحة في المجتمع المتحضر العصري، وبالتالي ندعو إلى إبرام اتفاقية لحظر جميع تلك الأسلحة. وبينما نعمل صوب تحقيق هذا الهدف، يجب علينا أن نشدد على أن الامتثال الكامل لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر بالغ الأهمية. ومن نفس المنطلق، ندعو إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وفقا لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

ومن غير المقبول أن الأمم المتحدة اليوم لا تزال تعكس بنية عام ١٩٤٥ كما يراها المنتصرون في الحرب العالمية الثانية. ولم يعد من الممكن تأخير إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. والأمم المتحدة بعد إصلاحها والتي تتسم بالشفافية وبقدر أكبر من الديمقراطية لازمة لصون السلم والأمن الدوليين، وكذلك للتصدي لتحديات التنمية. ويجب على جميع الدول الأعضاء حشد الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدما في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. فلنجعل الدورة التاسعة والستين دورة لاتخاذ إجراءات حاسمة.

كان الممثلون الذين اجتمعوا في سان فرانسيسكو لوضع الصيغة النهائية لميثاق الأمم المتحدة يملون بعالم ينعم بالسلام والرخاء المشترك. وتخلوا عن رؤية عالم تفرض فيه من جانب واحد بعض الجزاءات الاقتصادية وعمليات الحصار الاقتصادي ضد بلدان أخرى، أو عالم تحرم فيه الشعوب من حقها في تقرير المصير أو ترزح تحت الاحتلال، كما هو الحال في كوبا وفلسطين والصحراء الغربية. علينا إزالة تلك النقاط السوداء في تاريخ عصرنا من خلال الاسترشاد بنص الميثاق وروحه في إجراءاتنا.

المنازعات الدولية بالاستناد إلى الحوار والعدالة والمساواة بين جميع الدول يجب أن يكمن في جوهر هذه الاستراتيجية إذا أريد لها النجاح.

والصراع الدموي المتكرر بين إسرائيل وفلسطين يظل يلقي بثقله على ضمير البشرية قاطبة. فالتطورات الأخيرة في تلك المنطقة ألقت بظلالها على المستقبل، بعدما بدا وكأن الوعد سيتحقق من خلال التوصل إلى تسوية تفاوضية. والإفلات من العقاب على نحو لا مثيل له، واستعمال الأطراف المعنية للقوة بشكل غير متناسب أمران يستدعيان التشكيك في حضارتنا بالذات. وإن تحويل ملاحق الأمم المتحدة إلى مناطق قتالية، وقتل الأبرياء من الأطفال والرجال والنساء الذين يلجأون إليها عمل مشين يجب إدانته بأشد العبارات الممكنة. وتؤيد ليسوتو قرار مجلس حقوق الإنسان الأخير الذي يطالب بالتحقيق، عن طريق لجنة مستقلة، في المذابح التي ترتكب في حق المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، وتعرض المسؤولين عنها للمساءلة.

ودعونا لا ننسى أنه في عام ٢٠٠٥، اعتمدنا بالإجماع مبدأ المسؤولية عن الحماية (انظر القرار ١/٦٠، الفقرات ١٣٨-١٤٠)، بغية توفير الحماية للمدنيين الأبرياء من جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والفظائع الجماعية، والتطهير العرقي.

في الواقع، أكد مجلس الأمن مجددا على ذلك المبدأ في العديد من التزاعات في جميع أنحاء العالم وأذن في بعض الحالات بالتدخل العسكري.

وللأسف، في حالة المجزرة بحق الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، أحجم المجلس عن الاحتكام إلى مبدأ المسؤولية عن الحماية. وبدلا من ذلك، شعر بالارتياح لإصدار بيان رئاسي فشل بوضوح في التأكيد من جديد على المساءلة عن جرائم الحرب المرتكبة. يستحق المدنيون في غزة الحماية التي ينعم بها الإسرائيليون في تل أبيب بموجب القانون الدولي. وندعو إسرائيل - كما فعلنا دائما في الماضي، إلى التقيد التام

على الملكية الوطنية واحترام الظروف الوطنية في كل دولة عضو والاستفادة من التنوع العالمي حتى تتمكن من تحقيق التطلعات الإنمائية.

وإذ نواصل المناقشات الحكومية الدولية التي تسبق المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، يجب أن نسترشد بروح الصراحة والتفاهم المتبادل، من دون الفظاظ التي شابت في أحيان كثيرة مداولاتنا الحكومية الدولية. ومن الأهمية بمكان أيضا التأكيد على أن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وليسوتو ليست استثناء بأي حال من الأحوال في ذلك الصدد.

قبل بضعة أيام، أتاح لنا مؤتمر قمة المناخ مرة أخرى فرصة لتؤكد من جديد عزمنا الجماعي على تنفيذ التدابير التي يمكن أن تسهم بقدر كبير في التصدي لآثار تغير المناخ. اختلفنا لمدة أطول أكثر مما ينبغي، حتى جوهنا بالأدلة العلمية الدامغة التي ربطت على نحو لا لبس فيه بين الاحترار العالمي والأنشطة البشرية. وللأسف بدأت الكوارث تضرب وتؤثر بشكل رئيسي على البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا.

وبلدي أحد أكثر البلدان تضررا من تغير المناخ. في السنوات الأخيرة، واجهت ليسوتو تحديات إنمائية مقلقة بسبب الآثار المترتبة على تغير المناخ. والآثار المترتبة على زيادة الأنماط المناخية الشديدة القسوة مثل الصقيع المبكر والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة يؤدي إلى تفاقم التحديات التي نواجهها بالفعل. تعطل سبل عيش المجتمعات وتتأثر سلبا للاقتصادات وأساليب الحياة.

وبينما نقدر وجود موارد لمساعدة البلدان النامية على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، نشعر بالقلق حيال تعذر الوصول إلى تلك الأموال.

والموضوع الذي اختير للمناقشة العامة، "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة المالية لعام ٢٠١٥"، يكتسي أهمية كبيرة في ظل الظروف الدولية الحالية. وكان الطريق نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية وعرا، وحققت بعض البلدان نجاحا نسبيا في الحد من الفقر والجوع، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس بشكل ملحوظ وخفض معدلات وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بيد أن، التحديات لا تزال هائلة في أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تشهد نزاعات أو الخارجة من النزاعات.

من جانبنا في ليسوتو، أحرزنا بعض التقدم صوب تحقيق هدفين على الأقل من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، ألا وهما تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وما زال أمامنا رحلة طويلة وشاقة للوصول إلى حياة كريمة للجميع. وما زال فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب يشكلان تهديدا خطيرا لنا. والمآسي التي تعجز الكلمات عن وصفها الناجمة عن تلك الآفة معروفة لنا جميعا. وأفريقيا هي الأكثر عرضة للخطر بسبب تفاقم الفقر والبطالة. وللأسف، ظهرت أوبئة جديدة لا شفاء منها مثل فيروس الإيبولا تعيث فسادا في البلدان الأفريقية الشقيقة وترتكب نظمها الصحية. يجب على العالم حشد الموارد والطاقة لمساعدة البلدان المتأثرة في غرب أفريقيا لمكافحة الوباء والقضاء عليه في الأجل الطويل.

ويجب ألا يفتر سعينا إلى تحقيق مستقبل مستدام للجميع ونحن نخطو نحو عصر جديد ونبدأ في تنفيذ خارطة الطريق لخطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥. نحن بحاجة إلى صياغة مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة العالمية المركزة والقوية فيما يتعلق بوسائل التنفيذ. ومن الأهمية بمكان التأكيد

احتفلنا هذا العام بمرور مائة عام على الحرب العالمية الأولى. وأطلق أجدادنا عام ١٩١٨ على تلك الحرب من أجل إنهاء جميع الحروب، لأنهم كانوا يعلمون كما نعلم اليوم، أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتطلع إلى التنمية وأسلوب أفضل للحياة من دون سلام. في ذلك الوقت، ضحى العديد من أبناء شعب سيشيل بحياتهم للدفاع عن ذلك المثل الأعلى. وبالرغم من أننا إحدى أصغر الدول في العالم، البعيدة كل البعد من الناحية الجغرافية عن مراكز القوة والتزاع، عرف شعبنا دائما أنه لا يمكننا أن نعلم بالسلام إذا لم يشهد العالم سلاما. وأغتنم هذه الفرصة لكي أحيي أولئك الذين جادوا بأرواحهم في تلك الأوقات العصيبة في عام ١٩١٤، وسكان الجزر الذين برهنوا على أنه مهما كان حجمنا صغيرا، يمكننا أن نقدم إسهاما مفيدا. بيد أن الأحداث المضطربة التي تكشفنا أمام أعيننا خلال عام ٢٠١٤ أظهرت بوضوح أن العالم لا ينعم بحالة سلام. وتذكرنا الأعمال البشعة والقاتلة للأنشطة الإرهابية العالمية في الأسابيع الأخيرة بزيادة الخطر الذي يمثله الإرهاب والألم الذي يسببه للضحايا الأبرياء. ويقترن ذلك بتكاثر النزاعات وعدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي داخل الدول.

من أجل بناء السلام، يجب أن نعزز التزامنا بتعددية الأطراف من خلال الأمم المتحدة، بينما نكفل في الوقت نفسه إيلاء الأولوية القصوى للتنمية الأكثر شمولية وفعالية. في هذا السياق، أثنى على الرئيس لإجراء المناقشة في إطار المناقشة العامة لهذا العام تحت شعار ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. وتفخر سيشيل بأنها حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية وتواصل نشر المزيد من الزخم لكفالة التصدي الفعال للتحديات المتبقية قبل حلول عام ٢٠١٥.

بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تعد أهداف التنمية المستدامة أمرا أساسيا لإتاحة تنفيذ التحول الإنمائي.

إن الهيكل العالمي لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ معقد، إذ يتسم بتغير هياكل الحوكمة وطرائقها. ويجري توجيه التمويل عبر الوكالات المتعددة الأطراف في بعض الأحيان حتى خارج آليات تمويل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويتدفق البعض الآخر من خلال مؤسسات المساعدة الإنمائية الثنائية مما يجعل التنسيق أمرا بالغ الصعوبة. وتدعو ليسوتو المجتمع الدولي وشركاءنا في التنمية إلى تبسيط إمكانية الحصول على الأموال المخصصة لمبادرات تغير المناخ إذا ما أردنا إحداث أثر على أرض الواقع.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن نظام ميثاق الأمم المتحدة قد اضطلع حتى الآن بدوره في منع حرب عالمية ثالثة، وبذلك حقق أحلام الذين أقاموا منظمنا الحبيبة. إن نجاح الأمم المتحدة المستمر وأهميتها في الألفية الجديدة يتوقف إلى حد كبير على قدرتها على التجديد الذاتي للاستعداد لمواجهة تحديات العصر الحديث.

نحن، الأمم المتحدة، ينبغي أن نظل صوت من لا صوت لهم، وأفضل أمل للبشرية جمعاء. وقد حان الوقت الآن لانضمام الزعماء في كل مكان إلى السباق من أجل اتخاذ إجراءات تحويلية يمكن أن تعزز السلام والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والكرامة الإنسانية، والقدرة التنافسية الاقتصادية والرخاء المستدام للجميع. وستظل ليسوتو جزءا ثابتا وصامدا من تلك المبادرة، ويجب عليها ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان بول آدم وزير خارجية جمهورية سيشيل.

السيد آدم (سيشيل) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أبدأ هذه الكلمة بتقديم التهاني الحارة إلى معالي السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. كما أود أن أهنئ معالي السيد جون آش على قيادته للمهمة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

ومؤشر أوجه الضعف الاقتصادية الذي تعتمد عليه الأمم المتحدة سيمكننا من الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المختلفة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية، وكذلك الدول المعرضة للخطر جراء التصحر أو تلك الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية. إنها وجهة نظر شاملة للتنمية.

كما أن الأخذ بزمام نهج الاقتصاد الأزرق سيوسع آفاق التنمية لكوكتينا بأسره. حان الوقت لأن ندرك الإمكانيات الهائلة لمحيطاتنا. ولا يمكننا تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة بدون إدراك أننا نطبقها في عالم أزرق، إذ تغطي المحيطات والبحار ما يزيد عن ٧٠ في المائة من كوكبنا. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن المحيط يوفر تشاطر الفرص. لذلك لا بد أن نتناول محيطاتنا والتحديات التي تواجهها فيها على النحو المناسب، من خلال هدف للتنمية المستدامة قائم بذاته يتعلق بالمحيطات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الدباشي (ليبيا).

والحق في التنمية متاح للجميع. لذلك لا تتعلق التنمية الحقيقية بالنمو الاقتصادي أو إجمالي الثروة التي يمكن أن يحققها أي بلد فحسب. بل تتعلق بتحسين المستمر الذي نحتاجه لرفاه الشعوب. وتعلق بالقدرة على بناء مستقبل لأطفالنا يقوم على أساس تقاسم الفرص. وفي ذلك الصدد، أكرر الدعوة ألا يدخر المجتمع الدولي جهداً في مساعدة دول غرب أفريقيا على التغلب على وباء فيروس الإيبولا، وهي مسألة صحية تحظى باهتمام دولي. وكفالة أن تتمكن المجتمعات المحلية المتضررة من الحصول على دعم طبي صحيح من شأنه إنقاذ الأرواح ليس في غرب أفريقيا فحسب بل في جميع أنحاء العالم. إن فيروس الإيبولا ليس مجرد مشكلة أفريقية. إنها مشكلة عالمية.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير

يجب علينا أن ندرك أن الإطار الإنمائي الحالي لمعظم المؤسسات الإنمائية لا يزال غير ملائم للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا تزال معظم المكاسب الإنمائية تخضع للتقييم في نهاية المطاف عن طريق قياسات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي لا يحدد على نحو ملائم الأخطار التي تحدق بالتنمية البشرية أو الفرص السانحة لتنفيذها، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة.

وترحب سيشيل ترحيباً حاراً بنتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في آييا، وتود أن تتوجه بالشكر على وجه الخصوص لساموا، حكومة وشعباً، على دورها القيادي في إرساء منهاج عمل لدعم التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وركزت سيشيل على ثلاث أولويات كانت من بين نتائج ذلك المؤتمر. الأولوية الأولى هي الحاجة إلى وضع مؤشر لأوجه الضعف الاقتصادية يستخدم بوصفه أداة أكثر فعالية للاستجابة للاحتياجات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية بدلاً من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ثانياً الحاجة إلى معالجة عبء الدين المنهك للدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق الحلول المبتكرة، مثل مقايضة الديون بالتكيف مع آثار تغير المناخ. والأولوية الثالثة هي الحاجة إلى إتاحة الفرص للدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس نقاط قوتها لا نقاط ضعفها. وبالتالي، تقوم الحاجة إلى دعم نهج الاقتصاد الأزرق حيثما يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية الاستفادة بشكل أفضل من إمكاناتها داخل المحيطات وتمكن من أن تكون دولا محيطية كبيرة.

ولا تقتصر تلك الأولويات الثلاث على الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب. وتبرز التحديات الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية أوجه قصور الإطار الإنمائي لجميع الدول النامية. ويتيح لنا مؤشر أوجه الضعف الاقتصادية استهداف تلك المجالات التي تعرض مجتمعاتنا للخطر.

النامية غالباً ما تواجه قيوداً في تنميتها بسبب معدلات الديون المرتفعة مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي. وتحويل تلك الديون إلى مشاريع للتكثيف مع تغيير المناخ سيلبي حاجة هذه الدول إلى المزيد من المرونة في التصدي لتحدياتها الإنمائية، بالتوازي أيضاً مع إحداث تأثير حقيقي على صعيد بناء قدرتها على التأقلم مع تغيير المناخ من خلال إنشاء مناطق بحرية محمية، ليس محلياً فحسب، بل وعالمياً. وهذا المفهوم سيُتيح أيضاً استخدام تمويل مكافحة تغيير المناخ بغية إيجاد قوة محفزة لمشاريع التكثيف مع الحد في الوقت نفسه من العوائق المالية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(تكلم بالفرنسية)

وإذ تواجه الأمم المتحدة تحديات الأمن والجريمة عبر الوطنية والتطرف، فإنها بحاجة إلى إصلاح كبير وعليها أن تتعالى فوق انقساماتها للمساهمة في بناء عالم يمكن لبني البشر، حيثما كانوا، أن يعيشوا فيه بكرامة متحررين من العوز والخوف. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى تشجيع البحث عن حلول جماعية لمعالجة كل أنواع الظواهر التي تقوّض توازن عالمنا.

هذا هو الشعور الذي يوجّه كل عمل يقوم به بلدي. وسيشيل مستعدة حقاً لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بروح الانفتاح والحوار مع جميع الشعوب من أجل عالم يسوده السلام والأخوة الإنسانية. ونحن نعمل في أفريقيا، ولا سيما في المحيط الهندي، بهدف أن تصبح المنطقة منطقة مشتركة للتنمية السلمية والديمقراطية والمزدهرة.

إنّ منطقة المحيط الهندي ممتّنة للأمم المتحدة، وسيشيل تشكر مجدداً وكالاتها المتخصصة، فضلاً عن شركائنا المختلفين، على الدور القيّم الذي قام به وما فتئ يقوم به كل طرف في مكافحة القرصنة البحرية، والتي كان لها فعلياً تأثير عميق على خططنا الإنمائية. وتُظهر الإحصاءات أنّ القرصنة

المناخ. ولهذا أبرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية باستمرار الأبحاث العلمية الجارية بشأن تغير المناخ التي تبين أن ارتفاع درجة الحرارة مجرد بنسبة ١,٥ درجة مئوية سيكون له أثر سلبي على جميع البلدان، حتى لو تصدرت الجزر الدول المتضررة. لكنّ العلم يبيننا أيضاً بأنه ما زال أمامنا مجال يمكننا أن نتصرّف فيه بحسب وفعالية.

ويمكن التوصل إلى اتفاق مُلزم قانونياً، يحدد مساراً لزيادات لا تتجاوز درجتين مئويتين، ولكن يجب على جميع البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة، العمل على تحقيق ذلك. فهو ليس موضوعاً يمكن أن نتركه جانباً لنعالجه لاحقاً، أو لنناقشه في ما بعد. وإنما ندعو جميع الشركاء إلى أن يضمنوا أن يمهّد المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذي سيعقد في ليما، الطريق لإبرام اتفاق ذي مغزى ومُلزم قانونياً في باريس في عام ٢٠١٥.

وأودّ أيضاً أن أؤكد مجدداً أهمية الوفاء بالالتزامات بالتعبئة المشتركة لأكثر من ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ للتفعيل الكامل للصندوق الأخضر للمناخ، الذي ينبغي رسملته في أقرب وقت ممكن. وأؤكد أيضاً أهمية ضمان أن تحصل أضعف البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، على الموارد المناسبة في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، نطلب أن تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية جزءاً من صانعي القرار بشأن مسائل تغير المناخ، وأن يُخصّص لها مقعد دائم في اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية المعنية بالחסائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ.

وستواصل سيشيل أيضاً الدعوة إلى إيجاد حلٍّ لمصيدة الديون التي يجد الكثيرون منّا، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، أنفسهم فيها. والحلُّ الذي قدّمته سيشيل بالشراكة مع منظمة حفظ الطبيعة، وهي منظمة غير حكومية دولية، يتمثل في اقتراحات لمقايضة الديون بالتكثيف. فالدول الجزرية الصغيرة

معاً في الاتحاد الأفريقي لكي نستطيع أن نبني سوياً أفريقيا على النحو التحويلي الذي نتوخاه عبر استراتيجيتنا لعام ٢٠٦٣.

وشأن جميع البلدان الأفريقية، تُعرب سيشيل أيضاً عن التضامن مع الشعب الفلسطيني في ضوء تحديات الصراع المتواصل في الشرق الأوسط ونؤكد مجدداً توفنا إلى إحلال السلام بين الدولتين الجارتين بالاستناد إلى حدود عام ١٩٦٧. ونغتنم الفرصة أيضاً للتذكير بأهمية رفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، وهي بلد جزري يعتمد على الوصول التجاري لدعم تنميته بشكل أفضل، كما تفعل جميع الدول الجزرية.

إن جميع هذه المشاكل والتحديات تُبرر بقاء الأمم المتحدة كمحفز للسلام والأمن الدوليين، ولكن أيضاً كضمير للإنسانية بشكل خاص. وفي هذا المقام، أحیی الأمين العام، السيد بان كي - مون، على عمله المتميز على رأس منظمنا فيما يواجه التاريخ البشري تحديات هائلة. وفي الحقيقة، يبقى الكثير مما يجب عمله، لكن التفاؤل باقٍ لأن القيادة في أيدي أمينة. والأمم المتحدة ستؤدي رسالتها بفعالية إذا وفرت لها البلدان التي أنشأتها، كبيرة كانت أم صغيرة، الوسائل اللازمة وأوكلت إليها المسؤولية عن تنفيذ أعمال في خدمة البشرية. وستبقى سيشيل، من جهتها، مستعدة لأداء دورها بكامل طاقتها في هذه المهمة النبيلة والمثيرة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باتريس نيسبيت، وزير الخارجية والأمن الوطني والعمل والعدل والشؤون القانونية في سانت كيتس ونيفس.

السيد نيسبيت (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي حقاً أن أحاطب هذه الهيئة للمرة الأولى منذ أن توليت حقيبة وزير الخارجية منذ أكثر من سنة بقليل. ويُسعدني أن أشاطركم وجهات نظر حكومة سانت

البحرية قد انحسرت اليوم، ولكن ذلك لا يعني أن هذا الخطر قد زال. لذا، علينا أن نبقي يقظين ولا نزال بحاجة إلى الدعم من الجميع للمساهمة في تبيد التداعيات العميقة التي تركتها القرصنة على اقتصادنا. فقد كان للقرصنة البحرية على مرّ السنين عواقب خطيرة على صيد الأسماك والسياحة والشحن وخدمات الموانئ. وسيشيل تواصل العمل بالتنغم مع جميع شركائها لأن أيّ تقاعس في مواجهة تلك الظاهرة غير القابلة للتنبؤ يمكن أن يكون له عواقب.

وسيشيل تعمل بنشاط مع شركاء في منطقتنا وخارجها لتحسين استهداف منظّمي الاتجار عبر الحدود في منطقة المحيط الهندي. وقد أنشأنا مركز إعلام إقليمي يتيح تنسيقاً أفضل بين قوات منطقتنا ويهدف أيضاً إلى تحسين إدارة رصد وحماية مجالنا البحري المشترك ضد المخاطر المشتركة، سواء كانت القرصنة أو الاتجار بالمخدرات أو الصيد غير المشروع.

وفي السياق نفسه، ستواصل سيشيل دعم قرار مجلس الأمن بتوطيد شراكة الأمم المتحدة - الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهي مهمة صعبة، أودّ بخصوصها أن أؤكد تضامنا مع الموظفين الأفارقة وموظفي الأمم المتحدة المشاركين فيها. وأغتنم هذه الفرصة لكي أحثّ المجتمع الدولي على مواصلة دعم الجهود لاستعادة السلام والمصالحة في الصومال. وعلى المجتمع الدولي ألا يفقد الصبر في ضوء النتائج المختلطة التي تحققت حتى الآن. ونحن بدورنا قد اتخذنا إجراءات ثنائية وبالتعاون مع شركاء إقليميين ومتعددي الأطراف لمساعدة الصومال على تعزيز قدراته في مجالات مثل إدارة مصائد الأسماك وتطويرها. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون قدوة دائماً ومصدر إلهام للجهود الضرورية لتجميع الموارد اللازمة لهذا المسعى ولتنسيقها مع الدول المعنية.

وتُعرب سيشيل أيضاً عن التضامن مع البلدان الأفريقية المتضررة بالصراع أو عدم الاستقرار. ونحن ملتزمون بالعمل

بالغة في ضمان أن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٦ الأولى مدعومة بمجموعة قوية من وسائل التنفيذ التي من شأنها أن تعمل بفعالية كمحفز لتحقيق النجاح في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا يمكن لوفد بلدي أبداً أن يبالغ في تأكيد أهمية أن يكون الهدف ١٧، الذي يدعو إلى تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، فعالاً وقابلاً للتنفيذ. لذا، فقد تشجعنا بالخطة التي أعرب عنها الرئيس لعقد ثلاث مناقشات مواضيعية رفيعة المستوى، ومناسبة رفيعة المستوى موجّهة، بين أمور أخرى، نحو تعزيز وسائل التنفيذ بغية تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

وإننا نولي اهتماماً بالغاً بالمناسبة الأولى، وهي مناقشة وسائل التنفيذ. وفي رأينا أن تحقيق التنمية المستدامة سيقضي العبء والاستخدام الفعال للموارد المالية وتطوير التكنولوجيا ونقلها، إضافة إلى بناء القدرات على جميع المستويات. وهو يستتبع أيضاً استثماراً متزايداً في القطاعات الاجتماعية، الهياكل الأساسية، التنمية المجتمعية، تمويل المناخ وحماية الصالح العام العالمي.

والسؤال الرئيسي أمامنا بشأن وسائل التنفيذ هو كيف نعبئ الموارد الكبيرة التي ستكون مطلوبة لتحويل تطلعات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى نتائج ملموسة. وأودّ أن أتعهد بدعم حكومة بلدي لتعزيز التوجّه الأساسي لولاية الرئيس. وينبغي للشراكة العالمية المعززة مساندة التعاون الوثيق داخل الحكومات وفيما بينها، ومنح دور متزايد للقطاع الخاص، وضمان نظام عادل للتجارة الدولية وتعزيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة.

وتودّ حكومة بلدي أن تؤكد مجدداً التزامها الثابت بأداء دورها لضمان أن نحقق الأهداف المعدّة لاستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب يحفظ البيئة ويضمن مجتمعات يسودها الاستقرار والأمان والسلام. ومنذ خطابنا

كيتس ونيفس بشأن المسائل المعروضة أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

وأودّ أن أبدأ بتهنئة السيد كوتيسا على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة لتوجيه مسارها خلال هذه الدورة. وفي الحقيقة، إنّ مساهمته المتميزة في وطنه أوغندا، حيث كان يشغل منصب وزير الخارجية، وجهوده لتدعيم الاتحاد الأفريقي قد أهلتها للمهمة الصعبة المتمثلة في الانتهاء من إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويودّ وفد بلدي توجيه التحية إلى سلفه، السيد جون آش، ممثل أنتيغوا وبربودا، على قيادته في ترؤس الجمعية في دورتها الثامنة والستين. إنّ تركيزه على إعداد أهداف التنمية المستدامة ومسائل أخرى ذات أهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية بشكل خاص جدير بالثناء الرفيع.

ويأتي موضوع الدورة التاسعة والستين، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“ في الوقت المناسب تماماً، فيما نحن ندخل في ترتيب جديد يجسّد الأولويات العالمية التي لم يتمّ التفكير فيها لدى إعداد الأهداف الإنمائية للألفية وصولاً إلى عام ٢٠٠٠. وإذ نعمل على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتعين علينا أن نضمن أنّ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ التي صيغت مؤخراً فعّالة في الاستفادة من الأساس الذي أرسته الأهداف الإنمائية للألفية. ويأمل وفد بلدي أن تكون الخطة كما أعدت قادرة بطبيعتها على إحداث التغيير، بدرجة عالية من النجاح في أهدافها العامة - القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل.

إننا ندرك أنّ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يطالب بتوطين الشركات العالمية، يبقى جزءاً من العمل غير المنجز للأهداف الإنمائية للألفية، التي أرسيت في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠. لذا، من المهم جداً إيلاء عناية

الترقية، التي تستخدم حالياً السياسة الضيقة المتمثلة في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، لمنح مركز البلد النامي متوسط الدخل ومرتفع الدخل. وترى سانت كيتس ونيفس أن هذا الإجراء غير ملائم البتة، وأنه بحاجة إلى مراعاة نقاط الضعف المحددة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وإنما نُشيد بأمانة الكمنولث على العمل الابتكاري الذي دأبت على قيادته لتشجيع المؤسسات المالية الدولية الكبرى على قبول مصفوفة أوسع، تشمل مؤشر الضعف، لتقييم الحالة الاقتصادية الحقيقية للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل سانت كيتس ونيفس، تقييماً صحيحاً.

ويجب أن أؤكد أن الترقية إلى فئة دخل أعلى تجعل من الصعب الحصول على الموارد للحفاظ على أهداف سياستنا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واقتراض الأموال بأسعار فائدة مرتفعة في الأسواق الدولية لا يؤدي إلا إلى إدامة حلقة مفرغة من الديون ويهدد تنميتنا المستدامة. وهذا مناقض لغايات وأهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أدعو المجتمع الدولي، بما يشمل المؤسسات المالية الدولية الكبرى، إلى توسيع نطاق تقييم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية تفادي إيجاد سيناريوهات تقوّض فيها سياسات المؤسسات الدولية تدابير ضمان القدرة على تحمّل الديون التي تتخذ على المستوى الوطني. وسانت كيتس ونيفس تقف متأهبة للعمل مع المجتمع الدولي عبر المساهمة بأفكارها في المناقشة لضمان التوصل إلى أفضل النتائج.

ولدى وفدي اقتناع بأن ثروة الدولة تكمن في توفير الرعاية الصحية لشعبها - وهي قطاعها المنتج. وما زلنا نكافح مع المعدل المرتفع للإصابة بالأمراض غير المعدية في بلدنا والمنطقة. ونود أن نكرر الدعوة إلى استجابة عالمية قوية من أجل مكافحة المعدل المرتفع للإصابة بالأمراض غير المعدية، ولا سيما في البلدان النامية. في بياننا الأخير إلى هذه الهيئة

الأخير أمام هذه الهيئة، عززت سانت كيتس ونيفس مركزها، بصفتها رائدة في منطقة البحر الكاريبي في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، في هياكلها الأساسية للسياحة بالتحديد، وبناء قاعدتها الصناعية في قطاع التصنيع الخفيف - الإلكترونيات والمكونات الكهربائية. وقد أقمنا بنجاح أيضاً شراكات بين القطاع العام والخاص في مشاريع الطاقة المتجددة التي توفّر النمو المطرد لاقتصادنا.

إن إحدى نقاط الضعف المحددة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت كيتس ونيفس هي سهولة تأثرنا بالصدمات الاقتصادية والخارجية، التي تؤدي إلى حالة من ارتفاع المديونية. وليس سرّاً أن الدين العام المرتفع يؤثر في قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها. وفي مجال الاستدامة الاقتصادية، أعدنا ونفّذنا بنجاح في عام ٢٠١١ نهجاً شاملاً لإدارة ديوننا الوطنية. وقد شملت خطتنا إعادة هيكلة الديون مع المؤسسات المالية الدولية، وعرض المبادلة بسندات الحكومية، وخفض الاقتراض العام إلى مستويات مستدامة والمبادرة الإبداعية المتمثلة في مقايضة الأرض بالديون.

ويسرني الإبلاغ أننا بحلول نهاية حزيران/يونيه كنا قد خفّضنا بنجاح معدل ديوننا إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٥٠ نقطة مئوية، مما يزيد عن ١٤٥ في المائة قبل إعادة الهيكلة إلى ٩٥ في المائة الآن. ويسرّني أكثر الإبلاغ أنه يُتوقع زيادة انخفاض معدل ديوننا إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى ٨٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٤. لكن على الرغم من انضباطنا المالي، من المهم لنا أن ندرك حقيقة أنّ حدثاً مناخياً قاسياً واحداً يمكن أن يمحو المكاسب المحقّقة، ويدفعنا فعليا إلى حلقة مفرّعة تجعل من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، تحقيق تنمية مستدامة على الجبهة الاقتصادية.

وعند هذا المنعطف، سأكون مقصراً إذا أخفقت في ترديد الدعوة إلى نموذج جديد للتقييم المستخدم في سياسة

نعتبر أنه تهديد لوجودنا. فالآثار السلبية لتغير المناخ معروفة جيدا وهي: استمرار سوء الأحوال الجوية والفيضانات، والجفاف لفترات طويلة وارتفاع مستويات سطح البحار. إن وفد بلدي على اقتناع بضرورة الحفاظ على كوكبنا الأرض من أجل مصلحتنا ومصلحة الأجيال التي لم تولد بعد. ولدينا التزام بمكافحة تغير المناخ من خلال تدابير التخفيف والتكيف.

وسوف يكون تمويل تغير المناخ ونقل التكنولوجيا، محوريا لنجاح هذا الهدف. ونحث المجتمع الدولي على القبول الواسع للمبادرات المبتكرة مثل مقايضة الديون بالتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. ولدى حكومة بلدي اقتناع بأن هذه المقترحات، التي تم وضعها بمساعدة من أمانة الكومنولث، توفر للدول الجزرية الصغيرة النامية، درجة أكبر من المرونة إذ نحاول تحقيق التنمية المستدامة. ونرحب بالتزام رئيس الجمعية العامة بتقديم ما يلزم من الزخم وقوة الدفع للعملية الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥.

ولا يزال صون السلم والأمن أحد الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة. ويتجسد ذلك المثل الأعلى في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفه هدفا من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٦، من أجل تحقيق مجتمعات مسالمة وحاضنة للجميع وسيادة القانون وبناء مؤسسات قادرة وفعالة. ويسعدني أن أبلغكم بأننا قمنا على الصعيد الوطني بتنفيذ الاستراتيجيات التي حققت انخفاضا في الجرائم العنيفة وتعزيز المؤسسات التي تدعم المجتمعات المسالمة والشاملة. ونحن ممتنون لشركائنا الإنمائيين - حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، المكسيك وكندا، والاتحاد الأوروبي، وجمهورية الصين في تايوان - على مساعدتهم القيمة في هذا الصدد.

وقبل واحد وثلاثين عاما، أقامت دولتنا الجديدة علاقات استراتيجية وذات منفعة متبادلة مع جمهورية الصين في تايوان.

بالذات (انظر A/68/PV.15)، شدد رئيس الوزراء على الحاجة إلى تَبْقِي هذه الهيئة الدولية في الصدارة عملية وضع استراتيجية لمعالجة المعدل المرتفع للإصابة بالأمراض غير المعدية داخل منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على رئيس الجمعية العامة السابق، السفير جون آش، على تنظيم عدد من الأنشطة التي تركز على هذه المسألة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لوفد بلدي.

ويحدونا الأمل في أن التقرير النهائي عن جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الرأي مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٤، سيستفيد من نتائج المبادرات التي أسفر عنها الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمراض غير المعدية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ خلال الدورة السادسة والستين للجمعية، ومن الأعمال المضطلع بها خلال الدورة التالية.

ويسعد وفد بلدي حقا رؤية إدراج الأمراض غير المعدية في الأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية المستدامة كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن نؤيد الهدف المتمثل في ضمان شروط الحياة الصحية وتحسين ظروف الرفاهية للجميع في جميع الأعمار. كما نؤيد الهدف المتمثل في تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج، وفي تعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠. ونحن نتطلع إلى الهيئات المتخصصة المختلفة في هذه المنظمة الدولية للحصول على التوجيه والدعم بينما نسعى إلى تحقيق الأهداف والمؤشرات في إطار هذا الهدف وجميع الأهداف الموضوعية كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونؤكد مجددا الدعوة إلى تعزيز وسائل تنفيذ الأهداف والغايات، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ويبقى تغير المناخ أكثر من شاغل بيئي بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت كيتس ونيفس. بل نحن

أن الخبرات التي اكتسبتها تايوان في استراتيجيتها لبناء القدرة على الصمود من النواحي البيئية والاقتصادية يمكن تقاسمها مع المجتمع الدولي من خلال الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وبينما يركز المجتمع الدولي يركز على الحفاظ على السلم والأمن، يسرنا أن نؤكد على الدور النشط الذي تقوم به حكومة جمهورية الصين في تايوان في تعزيز السلام والأمن عبر مضيق تايوان، ولاقتراح مبادرة السلام في بحر الصين الشرقي، وبذلك بيان التزامها بالسلام والأمن الدوليين.

لا تزال حكومة سانت كيتس ونيفس تشعر بالقلق إزاء الحظر التجاري المفروض على كوبا من جانب واحد منذ عقود. تتعارض مخلفات الحرب الباردة تلك مع مبادئ القانون الدولي، المبادئ التي تدعم منظومة الأمم المتحدة.

ونحن نقف إلى جانب الدول الشقيقة في الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ونكرر تأكيد دعوتنا إلى إيجاد طرق مبتكرة لحل تلك المسألة المزمنة، التي تؤثر سلبا على مسار العلاقات في نصف الكرة الغربي.

ويدرك وفد بلدي صعوبة الأسابيع والأشهر المقبلة بينما نستعد بشكل جدي لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن نقدم دعونا الكامل في هذا الصدد. وهذا الدعم بالغ الأهمية في نجاح تنفيذ خطة التنمية. فلنضعف، نحن، بوصفنا المجتمع دولي، جهودنا على نحو من شأنه أن يعود بالنفع على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد روبرت ديسي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية توغو.

السيد دوسي (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب للرئيس، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن شعب توغو وحكومته، عن أحر تهانينا بانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. كما أود أن أعنتم هذه الفرصة

وقد نمت هذه العلاقة بسرعة، وهي تتناول جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ومع استمرار الحوار بشأن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن سانت كيتس ونيفس تعتبر نفسها مؤهلة بالشكل الكافي للتكلم بشأن الإسهام القِيم الذي يمكن أن تقدمه جمهورية الصين في تايوان للمجتمع الدولي.

وخلال مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد بسانماوا في الآونة الأخيرة، كان لرئيس الوزراء شرف التكلم عن قيمة الشراكة القائمة مع الحكومة والقطاع الخاص في تايوان في تنفيذ عدد من مشاريع الطاقة المتجددة، وعلى وجه التحديد إنشاء مصنع للألواح الشمسية وتجهيز المباني الحكومية والإضاءة في الشوارع بالألواح الطاقة الشمسية. والمشروع الأخير سوف يساعدنا في سانت كيتس ونيفس لتحقيق هدف ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة.

ولسنوات عديدة، دعت حكومتنا المجتمع الدولي للسماح لجمهورية الصين في تايوان بالمشاركة في عمل أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وهذه الدعوة ليست ذات طابع غير منطقي بأي حال من الأحوال. وقد نجحت عن شراكتنا في العديد من المبادرات الإنمائية عبر نطاق التنمية المستدامة. ولذلك يُسعد سانت كيتس ونيفس الإشارة إلى أن تايوان قد تلقت في الآونة الأخيرة دعوة لحضور جمعية منظمة الطيران المدني الدولي للمرة الأولى منذ عام ١٩٧١. ويسعدنا، بالقدر نفسه، أن نلاحظ مشاركة تايوان في جمعية الصحة العالمية، وأن نقدم الثناء لحكومة وشعب تايوان على تبادل خبراتهم في مجالات الطب وسلامة الطيران المدني.

ونحن على اقتناع، في هذا المقام، بأنه آن الأوان لتسود روح التفاهم والإدماج تلك وتمتد إلى مجال المفاوضات الجارية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وحكومة بلدي مقتنعة، بنفس الدرجة،

أنشأنا الصندوق الوطني للتمويل الشامل للجميع، الذي يتمثل هدفه في جعل الخدمات المالية في متناول الأشخاص الأكثر ضعفاً، لا سيما النساء، اللائي عادة ما يُستبعدن من الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية التقليدية.

وفي مجال الزراعة، ما تزال توغو تطور برنامجاً للأمن الغذائي والاستثمار الزراعي على الصعيد الوطني. وقد أدى تنفيذه ليس إلى تحقيق نتائج مرضية في سياق الاكتفاء الذاتي من الغذاء فحسب، بل أيضاً إلى فائض زراعي لعدة سنوات محصولية، لا سيما الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

في مجال الصحة، تحققت نتائج مشجعة في الحد من معدلات وفيات النفاس والرضع، وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا والسل.

أما بخصوص الحفاظ على البيئة وتحسين ظروف المعيشة، فقد زادت كثيراً الإجراءات القوية من مستوى الحصول على خدمات الصرف الصحي والمياه النظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، كثفت الحكومة جهودها التكميلية الرامية إلى الحد من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالكوارث الناجمة عن اختلال التوازن الاقتصادي، الأمر الذي يقوض رفاه مواطنينا. ويعزز بلدنا بنشاط الآلية المؤسسية لإدارة الكوارث. وقد زادت توغو من إسهاماتها في حماية التراث العالمي والأمن الدولي من خلال الجهود الكبيرة المبذولة في مكافحتها بإصرار الاتجار بأنواع الخاضعة للحماية، كما يتضح من القضاء على عدة شبكات وضبط كميات كبيرة من العاج.

إن الرؤية التطلعية لتوغو، بوصفها بلداً قادراً على تولى زمام تنميته وكفالة ملكيته لها في جميع النواحي، قد أدت إلى الشروع في رؤية توغو عام ٢٠٣٠. وتستند المبادرة التي أطلقت في نيسان/أبريل، إلى نهج يقوم على المشاركة. وينبغي لها في نهاية المطاف، بالاقتران مع استراتيجية إيجاد فرص العمل

لأؤكد مجدداً إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، على تماني بلدي الخاصة له على الجهود التي يبذلها من أجل تمكين المنظمة من التصدي للتحديات التي يواجهها العالم، وعلى تشجيعنا له.

إن الرئيس باختياره موضوع "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة المالية لعام ٢٠١٥" للمناقشة العامة في الدورة التاسعة والستين. إنما يود أن يذكر الدول الأعضاء بمسؤوليتها عن عدم ادخار أي جهد، إذ تتطلع إلى المستقبل في سياق فترة ما بعد عام ٢٠١٥، في وضع خطة التنمية بما يتناسب مع التحديات التي يواجهها العالم. وفي الواقع، لا يمكن إنكار أن تحديد الأهداف الإنمائية للألفية كان مفيداً للبشرية. وفي حين أنه لن تحقق جميع دولنا كل تلك الأهداف، فإن التزامنا بالعمل معا لبلوغها يمكننا من إحراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق كل هدف من الأهداف في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، ينبغي لخطة التنمية الجديدة تزويد الدول بخريطة طريق سليمة تأخذ في الحسبان تنوع الحالات وتعقيدها والتطورات الناجمة عن التجربة المكتسبة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

لا تزال حكومة توغو، من جانبها، عازمة على مواصلة وتوسيع نطاق الجهود اللازمة في سياق البرنامج الإنمائي الجديد لما بعد عام ٢٠١٥، وحاشدة الجهود من أجل ذلك وبهدف التوصل إلى درجة أعلى من الحد من مستوى الفقر في بلدنا. في السنوات الأخيرة، فإن معدل الفقر في توغو قد انخفض في الواقع بمقدار ثلاث نقاط. ويدعم هذا الاتجاه التحسن في مناخ الأعمال التجارية الذي يوفر فرصاً طيبة لزيادة نجاح برنامج إنشاء الوظائف التي يجري تنفيذه في البلد لصالح الشباب.

وفي هذا الصدد، نلاحظ، في جملة عناصر أخرى، الآثار الإيجابية نتيجة للاضطلاع بعدة برامج لإيجاد فرص العمل والتنمية على مستوى القاعدة الشعبية. ومن المنطلق نفسه،

الدولي مؤخرا من أجل مكافحة الإرهاب، نرى أنه يكتسي القدر نفسه من الأهمية زيادة تأمين سواحلنا بغية القضاء على القرصنة البحرية بنفس القدر من العزم.

وبتلك الروح، وإدراكا من توغو لما ينطوي عليه الأمر من أخطار، فإنها اتخذت المبادرة لاستضافة مؤتمر دولي بشأن الأمن البحري والتنمية الاقتصادية في أفريقيا سيعقد في لومي في عام ٢٠١٥ تحت إشراف الاتحاد الأفريقي. وتسعى توغو للإضطلاع بدور رائد، بدعم جميع الشركاء المتفقين في الرأي، لوضح إطار لتنفيذ التدابير التي أوصى بها في شتى المناسبات لجعل الساحل الأفريقي فضاء رئيسيا للتجارة الدولية وخاليا من عصابات النهب المنظم، التي تبث الذعر على طول سواحلنا.

وفيما يتعلق بتعزيز السلام والاستقرار والأمن في بلداننا، يشكل تدهور الحالات في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وجنوب السودان وسوريا وفلسطين وأوكرانيا وغيرها من الأماكن في العالم أكبر دواعي قلقنا بسبب آثارها الضارة. ومن المحتمل أن تضع مجرد وجود تلك البلدان موضع الشك وتدمر جهودها الإنمائية القيمة.

لقد استعاد بلدي، توغو، استقراره. وهو يمضي قدما نحو أفق جديد بثقة متجددة. واختار بنات توغو وأبنائها الآن بناء المستقبل في مناخ للسلام والوئام الوطني. وبعد إجراء انتخابات تلو انتخابات، يجري بناء الديمقراطية في توغو وتعزيزها من خلال الحوار والتشاور. ويجري ترسيخها بإنشاء المؤسسات القادرة على مواصلة عملها، بدعم وبقظة مجتمع مدني حازم وجميع المواطنين، الذين يزداد وعيهم اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتحديات المتبقية التي يتعين التغلب عليها فيما يتعلق بتحقيق الديمقراطية.

إن خطة بلدنا، التي تحتشد توغو من أجلها، تسعى في المقام الأول لجعل البلد عضوا فعالا وملتجيا بالمسؤولية في المجتمع الدولي وعازما على العمل بالتكاتف مع الدول

وتسريع النمو، أن تتيح المجال أمام بلدي ليكفل بشكل أفضل تحقيقه للأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الأمر الذي نرغب فيه بكل صدق. وأود أن أشكر منظومة الأمم المتحدة بأكملها وجميع البلدان التي ساعدتنا على تحقيق التقدم المحرز.

وتبعث على القلق حالة انعدام الاستقرار المزمع السائدة في أفريقيا اليوم، ولا سيما في منطقة الساحل والصحراء. إن بلدي، توغو، بما لديها من خبرة بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، حيث شغلت مقعدا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، متأكدة الآن أكثر من أي وقت مضى أنه يجب على خطتنا من أجل السلام والهيكل الجديد للأمن الدولي يجب أن يعكس الوضع الجديد للهيكل الإقليمية للصراعات.

وللأسف، فإن العامل الآخر الذي من شأنه أن يهدد بقاء الدول وما تبذله من جهود من أجل التنمية هو الإرهاب. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، يُنفذ تنظيم بوكو حرام وحركة الشباب في كثير من الأحيان أعمالا ترزعزع استقرار بلدان شقيقة مثل نيجيريا والكاميرون والصومال وكينيا. ومع ذلك، يرحب بلدي بالجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي، والتي ساعدت على إيقاف المجموعات الإرهابية المسلحة، ولا سيما في الصومال ومالي. ونحن نقدر حق التقدير الجهود التي تبذلها الحكومة الفرنسية الرامية إلى أن تظل منخرطة في منطقة الساحل، من أجل مواصلة الكفاح ضد الإرهابيين جنبا إلى جنب مع البلدان الأفريقية في عملية برخان. ولكن من المهم أن تستمر هذه الجهود وتُعزز، وألا يدخر المجتمع الدولي أي جهد في دعم البلدان الأفريقية المتضررة، مثلما حشد نفسه من أجل مكافحة انتشار الإرهاب في العراق وسوريا، وفي أماكن أخرى من العالم.

وبالإضافة للسيطرة الفعالة على الحدود في مناطق جغرافية شاسعة، مثل منطقة الساحل، التي عبأت المجتمع

وخلال الأشهر القليلة الماضية، ظللنا نذكر بالتحديات التي نوجهها بشكل جماعي في الشرق الأوسط، مع وحشية تنظيم إرهابي أجبر سكانا بأكملهم على الفرار وأطلق موجات من الصدمات في جميع أرجاء العالم، وفي أفريقيا، مع انتشار مرض فيروس إيبولا، وفي أوروبا، مع استمرار عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. ومن أجل التصدي لتحديات مثل تلك أنشئت الأمم المتحدة. ولأن تحديات مثل تلك لا تزال قائمة، نحن بحاجة إلى التعاون الدولي القوي مع بقاء الأمم المتحدة القوية في صميم هذا التعاون.

ونشيد بكون المجتمع الدولي أجمع على التصدي للتحدي الذي تمثله الجماعة الإرهابية التي تسمي نفسها الدولة الإسلامية في العراق والشام وعلى اتخاذ إجراء للتصدي للتهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وتشكل السويد جزءا من ذلك المسعى المشترك. وحينما طلبت الحكومة العراقية المساعدة لوقف تلك الجماعة الإرهابية ولتقديم الإغاثة لضحاياها، كانت السويد أحد البلدان التي استجابت بتقديم دعم إنساني إضافي.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نتذكر أنه لا يمكن تسوية الأزمات هنا أو في أي مكان آخر في المنطقة بالوسائل الإنسانية أو العسكرية وحدها. فالانخراط السياسي أمر لا غنى عنه، وسيظل كذلك.

ويجب أن نقدم الدعم للحكومة العراقية الجديدة، تماما مثلما يجب السعي للتوصل إلى حل سياسي للتراع في سوريا. وعلينا أن نبذل أقصى ما في وسعنا، على كلا الجانبين، للتوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن ملفها النووي. وفضلا عن ذلك، لا بد أن نسعى لرفع نظام الإغلاق المفروض على غزة، فضلا عن إستئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف إنهاء الاحتلال، وفي نهاية المطاف، تحقيق حل لديه مقومات البقاء وقائم على وجود الدولتين.

الأخرى بغية سد منافذ التوتر بصورة منهجية وكسر حلقة العنف في كل مكان ومنع ترسخ انعدام الأمن. وتلك شروط لازمة ليس من أجل إحلال السلام الاجتماعي وحده بل أيضا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ولا يسعني أن اختتم بياني بدون تذكير الجمعية بالخطر الكبير على بقاء البشرية الذي يتهدد القارة الأفريقية بأكملها، وغرب أفريقيا على وجه الخصوص، من جراء تفشي فيروس إيبولا. وفي ذلك الصدد، أود أن أرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، الذي يعتبر المرض تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وإذ يسلم بلدي بأهمية رأس المال البشري لأعمال التنمية، فإنه يشيد بجهود الجهات المتعددة الأطراف والثنائية من أجل القضاء على الوباء. ونوجه نداء عاجلا إلى هيئات منظومة الأمم المتحدة وإلى الدول من أجل إيلاء المزيد من الاهتمام لمصير سكان بلدانا، لا سيما سكان ليبيريا وسيراليون وغينيا، بدعم جهودنا الرامية إلى إنقاذ المصابين ومنع انتشار المرض، الذي لا يعرف أية حدود.

ويجدوني الأمل في أن يتردد صدق القيم المشتركة التي نشاطرها ونؤكد عليها إلى ما وراء حدود المفاوضات الدبلوماسية وأن تجد يوميا التعبير المباشر والواضح عنها في الأماكن التي تتمتع بصورة ملموسة بالسلام والأمن والرخاء المشترك.

الرئيس بالنيابة: أعطى الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد غرونديتز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أقدم التهئة الحارة لمعالي السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأشيد بمعالي السيد جون آش على قيادته المتميزة للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

البشر لا يزالون متخلفين - والعديد منهم في دول متأثرة بالتراجع وهشة. ولذلك من الأهمية بمكان الإسراع بالجهود الرامية إلى معالجة الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية.

لقد نجحت الأمم المتحدة في رئاسة عملية التشاور لما بعد عام ٢٠١٥ التي اتسمت بطابع عالمي تقريبا. وتجدر الإشارة بجميع الجهات المعنية على ذلك. وفي الوقت الحالي ستسهم السويد إسهاما فعالا في المداورات الحكومية الدولية في عام ٢٠١٥ بشأن الإطار الشامل الجديد للتنمية. وبوضع ذلك نصب أعيننا، نتطلع إلى التقرير التجميعي للأمين العام باعتباره دليلا إرشاديا إضافيا لأعمالنا.

وسيكون العالم بحاجة إلى إطار قادر على إحداث التغيير وشامل للتنمية المستدامة. وسيلزم أن يرافق الأهداف الجديدة إطار قوي للرصد والمساءلة، مما يمكننا من قياس التقدم المحرز وضمان المساءلة على جميع المستويات، ومن ثم كفالة ترجمة الأهداف العالمية إلى أعمال تحدث فرقا حقيقيا للبشر الحقيقيين. ولتحقيق الأهداف الجديدة، لا بد أن يرافق الخطة توافق آراء دولي واسع على تمويل التنمية وإقامة شراكات فعالة من أجل التنمية المستدامة. وعلى الأمم المتحدة، من جانبها، أن تكون ملائمة لذلك الغرض لكي تتصدى للتحديات الإنمائية بطريقة فعالة.

وستكون الفترة المفضية إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مزدحمة بمفاوضات شاقة. ومع ذلك، فإن السويد على اقتناع بأننا، بعد عام واحد من الآن، يمكن أن نتوصل إلى مجموعة عناصر توفر أساسا قويا لبناء مستقبل أكثر ازدهارا وأكثر مساواة بين الجنسين وأكثر سلاما وأكثر ديمقراطية وأكثر احتراما لحقوق الإنسان وأكثر استدامة لنا ولأطفالنا.

ولا يمكن تحقيق السلام أو التنمية بدون التركيز القوي على دور المرأة. وبتمكين النساء، نحن نعزز بشكل متزامن كلا السلام والتنمية. والمساواة بين الجنسين لا تعني مجرد

ونشيد بإبداء الاستعداد هذا الأسبوع هنا في الأمم المتحدة لإتخاذ إجراء جماعي قوي دعما للبلدان المتأثرة بتفشي فيروس إيبولا المدمر في غرب أفريقيا. وقدمت السويد، بالترافق مع الآخرين، دعما كبيرا. ونحن في الوقت الحالي ننظر في اتخاذ المزيد من الخطوات لمساعدة المتأثرين بفيروس إيبولا.

ولمدة عقود، ما انفكت السويد شريكا وثيقا لأفريقيا وستواصل العمل مع أفريقيا التي نشهد ظهورها وهي تحرز نجاحا متزايدا في مجالي بناء الديمقراطية والإقتصاد، والعمل أيضا مع أجزاء تلك القارة التي لا تزال تعاني من الفقر والتراجع والمرض. وتحقيقا لذلك الطموح، واقتناعا منا بأن إستتباب الأمن وتحقيق التنمية أمران مترابطان، يستمر انخراطنا وإسهامنا في تنفيذ الخطة الجديدة للإنخراط في مساعدة الدول الهشة فيما يتعلق بالصومال وليبيا.

وتشكل أعمال العدوان التي ترتكبها روسيا وضمها غير القانوني للأرض الأوكرانية إنتهاكات خطيرة للقانون الدولي وتثير أزمة أمنية في أوروبا، تترتب عنها مخاطر كبيرة على الاستقرار العالمي. وحينما يعتدي عضو دائم في مجلس الأمن، وهو الهيئة المكلفة بالمسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين، على بلد ذي سيادة بدون مبرر على الإطلاق، فإن على العالم أن يرد بحزم. ولو سمح بالعدوان، لا يمكن التكهن بمن سيكون الضحية المقبلة.

ولو قبلنا بتغيير الحدود بالقوة، فإننا نقبل أيضا بإعادة فتح أكثر الفصول المؤلمة في تاريخنا.

ولا بد أن يكون الدفاع عن مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك حرمة الحدود، مسؤولية جميع الدول ومن مصلحتها. وكان ينبغي لمجلس الأمن أن يشكل خط الدفاع الأول عن تلك المبادئ. والتزمت الكثير من الحكومات في جميع أرجاء العالم الصمت في وقت كان عليها أن تتكلم.

وفي حين أنجز قدر كبير من العمل منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا لا يمكن أن نقبل بكون مئات الملايين من

وعلى مر التاريخ، تنقل البشر بين البلدان والمناطق والقارات سعياً لحياة أفضل. واليوم، أجبرت الأزمات والتراعات العديدة المزيد من البشر على نطاق العالم على ترك ديارهم أكثر من أي وقت منذ الحرب العالمية الثانية. وفي معظم الأحيان تتحمل المسؤولية عن توفير المأوى والحماية لهم البلدان المجاورة. والمجتمع الدولي مدعو إلى زيادة تضامنه وتعزيز الحماية الدولية لمن يحتاجون إليها. وتستجيب السويد لتلك الدعوة من خلال سياساتها المتعلقة باللاجئين وتقليد كونها مكاناً للجوء للأشخاص الفارين من الاضطهاد والقمع. وفي العام الماضي، كانت السويد خامس أكبر المانحين لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وفي الأعوام الأخيرة، ظلت السويد أحد أكبر بلدان إعادة التوطين في العالم. وتدرج المناقشة بشأن الهجرة في أغلب الأحيان حول المشاكل والتحديات. والواقع أن الهجرة تتيح فرصاً هائلة وهي عامل تمكين قوي للتنمية. وتسهم الهجرة في تحقيق التنمية والحد من فقر الأسر المعيشية المهاجرة. كما أنها تساعد على تلبية الإحتياجات في سوق العمل وتشجيع التجارة والاستثمار. ويلزم اتخاذ إجراء منسق وإقامة تعاون عالمي لزيادة الآثار الإيجابية للهجرة إلى أقصى حد. وتنخرط السويد في تلك الجهود العالمية، بما في ذلك من خلال رئاستنا، مؤخراً، للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

والسويد في الوقت الحالي ثاني أكبر مستقبل للباحثين عن اللجوء في الاتحاد الأوروبي والأكبر إلى حد بعيد قياساً بنصيب الفرد. ويتنوع تشكيل تدفقات المهاجرين إلى بلدنا بمرور الوقت ولكن المهاجرين الذي أتوا إلى بلدنا يشتركون في كونهم جميعاً أثروا مجتمعنا. وفتحوا أعيننا أيضاً على معاناة الشعوب الأخرى وأقاموا صلة وثيقة بالعالم الخارجي.

إن التزام السويد بصرف نسبة واحد في المائة من دخلها القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية، بما في ذلك تقديم

علم الإقتصاد بل تعني أيضاً علم الإقتصاد الذكي. وإحدى الخطوات الأساسية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين هي أن تكفل للنساء الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق، بما في ذلك التحرر من العنف. ولدينا الأطر المعيارية القائمة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن. وحن الوقت لترجمة تلك القواعد إلى أعمال.

وأحد أخطر التحديات العالمية هو تحدي تغير المناخ. وهو يحدث أشد آثاره على أكثر سكان العالم فقراً وأشدهم ضعفاً. وحتى لو نجحنا في الحد من ارتفاع درجة الحرارة، فإن العالم سيشهد آثاراً سلبية كبيرة، لا سيما في الدول الجزرية المنخفضة المعرضة للخطر. وأظهرت السويد بنجاح أنه يمكن الفصل بين انبعاثات غاز الدفيئة والنمو الإقتصادي. ومنذ عام ١٩٩٠، خفضنا انبعاثاتنا بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة، وفي الوقت نفسه شهدنا نمو إقتصادياً بلغت نسبته ٦٠ في المائة. ولعدة أعوام، ظلت السويد أحد أكبر المساهمين في التمويل المتعلق بالمناخ، ليس أقله من خلال تعاوننا الإنمائي، مع التركيز على التكيف في أقل البلدان نمواً وأكثرها ضعفاً.

وبالتوافق مع كولومبيا وإثيوبيا وإندونيسيا وجمهورية كوريا والنرويج والمملكة المتحدة، ابتدرت السويد إنشاء اللجنة العالمية المعنية بالإقتصاد والمناخ. وتحمل التقارير الأخيرة للجنة أنباء سارة. فستحقق توصيات اللجنة فوائد إقتصادية صافية للبلدان ذات مستويات الدخل المختلفة، بما في ذلك الوظائف الجديدة والهواء النظيف والصحة الأفضل والحد من الفقر والمزيد من أمن الطاقة. ويشير التقرير نمو أفضل، مناخ أفضل، إلى إتجاه جديد وأفضل لمستقبلنا.

وفي باريس في عام ٢٠١٥، سنتحمل مسؤولية مشتركة عن التوصل إلى اتفاق عالمي وملزم قانوناً لإبقاء زيادة متوسط درجات الحرارة دون درجتين مئويتين. ويجب أن نضاعف جهودنا لكفالة أن يكلل مؤتمر قمة باريس بالنجاح.

وقد طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكره بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على عشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على بيان بلاغي أجوف، أدلى به ممثل النظام الإسرائيلي في هذا الصباح في قاعة الجمعية العامة (انظر A/69/PV.17) - وهو بيان مشبع بادعاءات لا أساس لها ومقاطع مشوهة ضد حكومة بلدي، وذلك أساساً بهدف الدفاع عن الفظائع التي ارتكبتها هذا النظام مؤخرًا ضد سكان مدينتين بأكملهم عن طريق مهاجمة الآخرين. وحاول المتكلم دون جدوى أن يغسل يديه من المجازر التي ارتكبت مؤخرًا في غزة على مرأى ومسمع من العالم أجمع. وقد هرع إلى الجمعية العامة لشن حرب أخرى يائسة، ولكن في هذه المرة ضد العالم الإسلامي بأسره والحضارة الإسيلامية من خلال ربطهما من دون أساس بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي ونشر كراهية إيران وكراهية الإسلام. وقد أثنى عليه في ذلك حشد من الناس، جيئ بهم من خارج الأمم المتحدة. وفي الواقع، فإن من دواعي السخرية أن يسمح نظام، اشتهر بأعماله الوحشية وسياساته للفصل العنصري وجرائم الحرب التي ارتكبتها - وهي حقائق موثقة جيدًا بمعرفة مختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها؛ نظام لا يمثل للكثير من قرارات الأمم المتحدة؛ نظام يحتل أراضي شعوب أخرى منذ عقود طويلة، لنفسه باتهام البلدان الأخرى بهذه الطريقة الشريرة. ومما يتنافى مع المنطق أيضا أن يجروا ذات النظام، ذو السجل المعروف على نطاق واسع في مجال استحداث وإنتاج وتكديس مختلف أنواع الأسلحة اللإنسانية، بما فيها الأسلحة النووية، على اتهام الآخرين زورا بمحاولة حيازة أسلحة مماثلة.

مساهمات كبيرة لشتى أجزاء منظومة الأمم المتحدة، يتمتع بدعم شعبي قوي. وينطبق الأمر نفسه على المساندة الجماهيرية لمشاركتنا في حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. فقد عمل حوالي ٨٠.٠٠٠ مواطن سويدي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مر الأعوام، وكان أحدث إنتشار لنا هو مساهمتنا بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعدد الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي، وهي حاليا تسير على قدم وساق. والسويد أحد المرشحين لشغل مقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بدعم بلدان الشمال الأوروبي. ونعتقد اعتقادًا جازمًا بأن التحديات العالمية تتطلب إنشاء هيكل حكومة متعددة الأطراف وفعالة وشرعية. وتكمن الأمم المتحدة القوية والقادرة على مواصلة عملها بشكل جيد في صميم ذلك النظام. فاستمرار إصلاح الأمم المتحدة وتحسين قدرتنا على تعزيز السلام والأمن، والحد من الفقر، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، وتخفيف المعاناة وزيادة احترام حقوق الإنسان عمل مستمر، لا بد أن نسهم فيه جميعًا. والسويد على استعداد للاضطلاع بدورها.

وسأتناول نقطة أخيرة واحدة. لقد مضي الآن ٥٣ عاما منذ أن فارق داغ همرشولد الحياة أثناء اضطلاعه بمهمة في أفريقيا. ورحبت السويد بتقرير لجنة داغ همرشولد للتحقيق في وفاة الأمين العام داغ همرشولد (A/68/800، المرفق) وطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة النظر في التقرير. ونشارك الأمين العام مناشدة الدول الأعضاء رفع غطاء السرية عن أية سجلات ذات صلة بالموضوع قد تكشف أدلة جديدة فيما يتعلق بسقوط طائرته. ونرحب بكل العمل الذي يمكن القيام به للوصول إلى إيضاحات جديدة لتلك المسألة. وينبغي اتخاذ تلك الإجراءات لإيلاء الاعتبار الواجب لتزاهة داغ همرشولد وللأشخاص الآخرين الذين قتلوا ولأسرهم ولذكراهم.

الرئيس بالنيابة: بذلك، نكون قد استمعنا إلى آخر متكلم في إطار المناقشة العامة لهذه الجلسة.

واستنادا إلى كل ذلك، فإن ما استمعنا إليه اليوم من المتكلم المذكور لم يكن مشعلا للحقيقة، بل هو مجموعة من الأكاذيب. وبما أنني قد أخذت الكلمة، اسمحوا لي أيضا أن أشير بإيجاز شديد إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية البحرين (انظر A/69/PV.17)، والذي جرت الإشارة فيه إلى الجزر الإيرانية الثلاث في الخليج الفارسي. وأود فحسب أن أذكر الجمعية العامة بالبيان الذي أدلى به وفد بلدي في ٢٧ أيلول/سبتمبر (انظر A/69/PV.16) ردا على ادعاء مماثل لا أساس له من الصحة من قبل وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة. ولذلك، فإنني لا أريد أن أضيع وقت الجمعية في تكرار عرض موقفنا المستند إلى أسس سليمة بشأن هذه المسألة.

وبخصوص نفس البيان، اسمحوا لي أيضا أن أشير إلى أن مصطلح الخليج الفارسي يمثل، وكان كذلك دائما، الاسم الطبغرافي التاريخي والعريق للرقعة المائية الواقعة بين إيران وشبه الجزيرة العربية. وبالنظر إلى أن الأدلة التاريخية تشهد على تلك الحقيقة وإلى أن هذا المصطلح معترف به دوليا أيضا، كما أكدت الأمم المتحدة مرارا، فليس ثمة مبرر لاستخدام هذه التسمية الخاطئة لوصف ذلك المعلم الجغرافي في الجمعية العامة. رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥.

ومن المثير لسخرية الكثيرين أن يستمعوا إلى شخص كهذا يتكلم عن الفظائع التي ترتكبها جماعة داعش الإرهابية. فتحت قيادة ذلك الشخص وفي أحدث عدوان على غزة وغزو لها، جرى انتهاك كل الأعراف والقوانين الدولية على نحو صارخ ما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠٠٠ من المدنيين الفلسطينيين، معظمهم من النساء الأطفال والمسنين وعن إصابة كثيرين آخرين وتدمير البنية التحتية المدنية الأساسية، الأمر الذي جعل أكثر من نصف مليون شخص بلا مأوى، وهم أشخاص يعيشون بالفعل في ظل حصار إسرائيلي خانق ولاإنساني طيلة أكثر من ثماني سنوات.

وفي ظل هذه الخلفية وبينما زعم أنه يشعر بالقلق إزاء البرنامج النووي الإيراني، وهو برنامج سلمي تماما يخضع للإشراف الدولي، فإننا في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم محقون تماما في شعورنا بالقلق إزاء وجود أسلحة نووية في أيدي نظام أظهر مرارا وتكرارا قدراته على القتل ونزوعه إليه، والذي كان أحدث مثال عليه حملته المسعورة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ضد الفلسطينيين العزل. وبالتالي، هل يمكننا أو يمكن لأي شعب آخر أن يصدق أن ذلك المتكلم كان يقصد القيام بأي شيء سوى السعي إلى صرف الانتباه الدولي عن الجرائم التي يرتكبها نظامه في منطقتنا؟

لقد مثل البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل في هذا الصباح استمرارا للسياسة الإسرائيلية المعروفة جيدا والمتمثلة في تخريب وتعطيل المفاوضات الجادة والجدية التي شاركت فيها حكومة بلدي خلال العام المنقضي لمعالجة أي شاغل حقيقي ربما يكون لدى أي بلد حيال البرنامج النووي السلمي الإيراني. وليس لدينا شك في أن أي تقدم يحرز في تلك المفاوضات يمثل مدعاة للقلق والكرب الشديدين لدى إسرائيل، حيث أنها تسعى دائما إلى خلط الأوراق والتماس الأعذار لمواصلة وتعزيز سياسة العدوان والغزو التي تنتهجها.